حينذاك تتدلع الثورة السياسية بشروطها وأشكالها العديدة والتي سنتناولها في وقفات اخرى.

وبالتالي فان الاشتراكية تعني أول ما تعني اقامة نظام سياسي ديمقراطي تعكس سلطته السياسية الجماعية تحالف الشغيلة من عمال وفلاحين ومثقفين، أما التعددية الحزبية فهي مسألة مرهونة بظروف كل شعب ومرحلة، وان كانت التجربة قد أثبتت صوابيتها والمهم هو دحر النظام السياسي للطبقات الاستغلالية والرجعية.

وتعني ثانيا .... جماعية وسائل الانتاج من أرض والآت ومنشآت وبنوك ومؤسسات وقطاع خدماتي سواء تعاونيات جماعية فلاحية وانتاجية للمشاركين فيها، أو ملكية الدولة التي تعني ملكية الشغيلة ذاتهم، بينما القانون الاساسي الذي يحكم الطور الاشتراكي هو *من كل حسب طاقته ومن كل حسب جهده بدون استغلال لأحد*، وبداهة ان هذه التعاونية الانتاجية لا تتحقق دفعة واحدة، بل بتدرج مثلما ان الاشتراكية لا تنفي الملكية الخاصة غير الاستغلالية ناهيكم انها تكفل الملكية الفردية في كل الاحوال (الأجور + البيت العائلي + والاستثمارة المحيطة + الممتلكات البيتية...)

وتعني ثالثا .... ثورة ثقافية وفنية وأخلاقية تحرر العقل من القيود المكبلة والقيم الرأسمالية والاقطاعية والجشع... لتسويغ الثورة وأهدافها..الخ.

وتعني رابعا .... اقامة علاقات مبنية على التكافؤ والمساواة مع البلدان الاخرى وتقديم يد المساعدة للشعوب في نضالها من أجل التحرر والعدالة.

والثورة الاشتراكية لا تتحقق الا حينما تتوافر قوى انتاج متطورة كما كتب ماركس وأكد التاريخ. اي لا يمكن بناء اشتراكية بدون اختيار شعبي، اي الانسان ومهاراته، بوصفه الأداة العقلانية في قوى الانتاج، بل ولا مجال للاشتراكية بدون الآلة الصماء المتطورة في قوى الانتاج، اي التكنولوجيا وما ينجم عنها من تمركز للثروة كما حال البلدان الرأسمالية المتطورة. ولئن كان ممكنا نجاح ثورة سياسية اشتراكية في بلد متوسط التطور، غير ان بناء اقتصاد اشتراكي مشروط بدعم من بلدان اشتراكية أكثر تطور مع الاعتراف بحتمية تباطؤ بناء القاعدة المادية- التقنية للاشتراكية التي هي الأساس التحتي للمجتمع الاشتراكي.